

لقاءات حذرة بين الاتحاد الدستوري الليبي والسلطة الأميركية: أوراق مرحلة

محمد بن غلبون *

إهمال توثيق التجارب السياسية في مجتمعنا هو أحد أكبر الأخطاء التي تعاني منها المواقف والقرارات السياسية، فغالب من يمارسون السياسة ويتعاطون مع القضايا الوطنية ببرجة أو يأخرونها يهملون توثيق تجاربهم وتسجيل ونشر ما يمر بهم من أحداث، معتمدين على التسجيل في الذاكرة منحنيين الوقت المناسب للنشر، ذلك الوقت الذي لا يحين أثناء عمر صاحب التجربة في أغلب الأحيان، بينما يحتفظ غيرهم بالمعلومات لنفسه بنية إرراجها في مذكراته الشخصية مستقبلاً، ثم يكشف أن ما لديه من معلومات قيمة غير كافية لملء كتاب بحجم يتناسب مع اسمه وشخصيته، فيهمل الموضوع، وتضيع المعلومات عن تلك الأحداث القليلة التي شارك في صنعها أو شهد عليها.

نتيجة لذلك، وبسبب افتقار دولنا إلى وجود مراكز لحفظ الوثائق الرسمية وتصنيفها - على غرار مكاتب الأرشيف في الدول المتقدمة التي تحفظها وتضعها في متناول ابدي الباحثين والدارسين، بما فيها الوثائق ذات الطابع السري التي يتم الإفراج عنها بعد مرور فترة معينة ينقضي بعدها ضرر الكشف عنها، فإن المرء يجد نفسه إذا ما تعرض للدفاع عن قضية وطنية أو واجه فساداً سياسياً، مضطراً إلى الاعتماد على الشائعات والروايات المتضاربة للتزود بالمعلومات الضرورية لموقفه.

وما ضيق الأفق والمسطحة المواقف وتذبذبها في بعض أحزاب المعارضة العربية وفصلها إلا دليل على نوعية معلومات أصحابها. والأسوأ من ذلك تحليلات المواطن وتفسيراته التي يعتمد عليها عند اتخاذ قراراً بتطبيق تلك المواقف، فغالباً ما يكون رأيه مبنياً على القبل والقال، ما يجعل هذا المواطن أداة ضرر تفكك بمصلحته ومصلحة بلاده.

وكما يقول المثل الصيني: «لئن توقد شمعة خير من أن تلعن الظلام»، فكثرت بالمبادرة بنشر ما لدي من معلومات قليلة اكتسبتها أثناء ممارستي العمل الوطني خلال ربع القرن الماضي باعتبارها توثيق جزءاً من هذه الحقبة المهمة من تاريخ بلادنا، وعساها أن تغير طريق من لا اهتمام بالقضية الوطنية.

ولا شك في أن نشر المعلومات بهذه الكيفية سيتيح الفرصة للمواطن الواعي أن يفسر بعض الأحداث، ويدرك أسباب بعض التحركات والمواقف، الأمر الذي قد يعينه على تخير مواقع أقدامه، فإنني ما زلت أذكر جيداً الأثر السلبي الذي سببه الفراغ المعلوماتي لملابسات الانقلاب وأحداث الفترة التي سبقته مباشرة (سواء في أروقة الحكم أو في مسكرات الجيش، أو على صعيد الاتصالات بالدول الأجنبية)، على تنظيم معارضة الانقلاب ومواجهته بصفة مؤثرة وفعالة.

وأختار البداية في هذه المحاولة ملخصاً مختصراً جداً للقاءات التي تمت بيني وبين بعض المسؤولين الأميركيين المنحصرين في الشؤون الليبية والتي لم يشترط علي فيها السرية ولم أتعهد كتمانها. وقبلت بهذه اللقاءات من باب استعدادي الدائم لشرح قضية بلادي لكل من أتوسم فيه النية والقدرة على مساعدة الشعب الليبي لرفع الظلم الذي يربح تحته منذ يوم الانقلاب، بل استعدادي الدائم لشرح قضية بلادي حتى لمن لا يملك لها إلا حسن الفهم والتعاطف الإنساني. ولا شك في أن الولايات المتحدة الأميركية تملك كل وسائل وقدرات أحدث الأذى أو إباطته، وأنها تحرك سياسة العالم العربي بلا منازع، وإن لها مصالح مهمة في ليبيا.

اجتمعت في سنة ١٩٨٧ في لقاءات عدة مطولة ومفصلة مع خبراء الإدارة الأميركية ومسؤوليها المنصرفين مباشرة في السياسة والعلاقات الليبية-الأميركية. وقد بدأت هذه اللقاءات بناءً على رغبتهم، وبمبادرة منهم، في إحدى العواصم العربية، ثم انتقلت إلى واشنطن، ثم عادت لنتنهي من حيث بدأت في تلك العاصمة العربية. وقد قاطع المخضرم مستر آرثر ناينز بداية أول اجتماع لي رغب بي شخصياً ويصافحني بحرارة، ثم قال لي بمديح لفكر الاتحاد الدستوري *salute the style* أي أنه يحيي الإبداع في الفكرة. وأخبرني بأنه سيتابع الاجتماعات والحوار عن كثب من خلال تقارير مؤوسسه التي ستحال عليه أولاً بأول، وأنه يأمل أن أستمع إليهم وأن أتعاون معهم.

وتتابع حوارنا على مدى ثلاثة أشهر بحصيلة عشرين ساعة توزعت على سبعة لقاءات تقريباً، تخللتها وقفات عدة كنت أحتاجها للرجوع إلى مانشستر للتشاور فيها مع زملائي في الاتحاد الدستوري، وقد حرصت على أن تكون جميع مصاريف سفري وإقامتي على نفقتي الخاصة. وعلى هامش الاجتماعات عندما كنا نتناول القهوة في أوقات الاستراحة وإلى طاولة الغداء كان النقاش ينصب على محاولاتهم معرفة ما إذا كان الاتحاد الدستوري الليبي من صنع بريطانيا أو توجيهها أو دعمها، وما إذا كانت أبعاد فكرة الاتحاد الدستوري الليبي، وإمكانات تأثيرها في المنطقة واستحالة معاداتها علناً على سياسة العالم الحر، قد جاءت بمحض الصدفة أم أننا تخيلناها بوعي وخططنا لها.

واحتجت لإعادة التأكيد مرات عدة بأن بريطانيا غير مهتمة بنا، وقد أدهشهم عزمنا على جمع أكبر عدد من الشخصيات الليبية في المهجر من رؤساء الحكومات والوزراء السابقين وأعضاء البرلمان المنتخبين في دوراته المختلفة وشيوخ القبائل وأعيان المجتمع الليبي ومفكره، ليكونوا جمعية وطنية كالتي صاغت الدستور، تبدأ بتحديد البيعة علناً - كما فعلنا نحن - للملك رحمة الله، ثم يشكّل جلالته منها حكومة في المنفى تستمد شرعيتها الدولية من شرعيته الدستورية التي لا يمكن لانقلاب عسكري

إسقاطها عنه، فتطلب تلك الحكومة بكرسي ليبيا في هيئة الأمم المتحدة، وبأملاك ليبيا التي يتخذها الانقلاب سفارات له، لتحويلها إلى مراكز نشاط للحكومة في العواصم المهمة التي تحترم القوانين الدولية وتميز الشرعية الدستورية. فاستكثروا سابقاً تاريخية مثلها على الليبيين، ولم يخفوا عدم رغبتهم في أن يكون للملك أي دور في مستقبل ليبيا.

وبعد تبادل وجهات النظر، واستعراض المخططات والتخيلات المستقبلية، وبعض تفاصيل خطوات تحقيقها، وصلنا إلى طريق مسدود، ثم افترقنا بجماء، فقد فهمت بوضوح أن نيتهم غير صادقة في تغيير الوضع في ليبيا، وأن ظهور الاتحاد الدستوري الليبي قد أزعج برامجهم وأربكها، وأن خروجنا قد كان مفاجأة غير سارة بالنسبة إليهم.

واستغبت من خلال اللقاءات أن المصلحة الليبية لا تصاندي مصالحهم في مخططاتهم المعروضة، ولا تأتي حتى في المرتبة الثانية أو الثالثة بعدها.

وعرض علي قبل الافتراق أن أقبل وظيفة خبير في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية براتب سنوي كبير وتسهيلات واسعة بشرط أن أغادر بريطانيا ولا أعود إليها أبداً، ليكون مركز نشاطي حيث تقرر الخارجية الأميركية في انتظار فرصة التعاون بيننا في المستقبل لتحقيق بعض المكاسب الدستورية لليبيا متى حققت بعض الجهات الأميركية أغراضها من مخططاتها المعروضة، وعندما أحببت محدثي بأنني لا أجد في الإدارة الأميركية من هو جدير بالأمر ليكون رئيساً لي، أكد لي بإذاعة وحرزم بأنني ساجد الأبواب العربية كلها موصدة في وجهي، وأن أغلب الشخصيات الليبية النشطة والمؤثرة ستعترض طريقي بشراسة وستناصيني العداء.

وأثبتت الأيام والسنين اللاحقة أنه على ما قال بقة، فقد أجبر الاتحاد الدستوري الليبي على أن يعب دوره في القضية الوطنية بمفرده من دون أي مساعدة من أي جهة، فسار ضد تيارات عدة ببطء شديد، ولكن بثبات وفعالية تركت آثارها وضحة في ساحة العمل الوطني، ولو أنها بألوانه النابذة من الغرائث الوطني، وأحيا ورسخ قيماً ومفاهيم اعتقد البعض أنهم نجحوا في دفنها وحرمان الشعب الليبي منها إلى الأبد.

وكتنا أثناء ذلك نراقب بأسى وحسرة انشقاق المعارضة الليبية في محاولات تطبيق المخططات التي رفضناها، ونفزع على ما توقعناه من فشل. ففرجنا بمرارة على ثورة نخبة الشعب الليبي وطلبعته تحثوي في إطار يتردى بها إلى هاوية الخيبة والإحباط، ولم يستمع أحد لتحذيراتنا، فقد صب جميع من خاطبناهم عن نداءنا بالتبسيط المخل للأمر وبعود النصر والتحرير السريع.

وسعى «أصدقاء» أميركا في المعارضة الليبية أكثر من مرة إلى تجاوزنا وتصدر الدعوة الدستورية، إلا أنهم كانوا يفشلون لفقدانهم الصداقة في دعواهم وتطلهم على قضية لا يؤمنون بها.

وفي سنة ١٩٨٤ شجعنا بعض فقرات رسالة مجاملة من وزارة الخارجية الأميركية على تدارس إعادة الحوار. كانت الرسالة مؤرخة في ٢ آب (أغسطس) ١٩٨٤ من مدير مكتب شؤون شمال أفريقيا جاء في فقرة منها أنه كتبنا بناءً على توجيهات من المستر جيمس بيكر كبير مسؤولي البيت الأبيض (آنذاك)، وفي فقرة أخرى أنه يأسف لعدم رضاي عن نتيجة لقاءاتي السابقة بالمسؤولين الأميركيين.

وبعد كثير من التردد حُسم الأمر لمصلحة إعادة فتح باب الحوار، فسافرت إلى واشنطن يوم ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤، حيث التقيت في اليوم السادس منه شخصاً لم أقاتله من قبل، كان ملماً باندق تفاصيل اللقاءات التي تمت في الماضي، وقدم لي نفسه باسم أظنه مستشاراً، وأفهمني أنه رئيس القسم الخاص بليبيا في الجهاز الذي تتعامل من خلاله بلاده مع القضية الليبية، وأنه مستقل عن البيت الأبيض، ولا يتبع وزارة الخارجية، ورفض الاعتراف صراحة بأنه من الـ CIA.

وبعد ساعات من الحوار، وصلنا إلى طريق المسدود نفسه، وظهر الارتياح على وجهه، وصارحني بأنه كان يرجو هذه النتيجة، وأنه ما قابلني إلا مجارة لرغبة البيت الأبيض - كان يقصد جيمس بيكر - وإن جهازه لن يتعامل مع الاتحاد الدستوري إلا مضطراً، على رغم أنه الجهة الليبية الوحيدة الجديرة بالاعتبار، بحسب تعبيره، لأن نجاح هذا الخط سيكون بادرة مشجعة لمثيلاته في المنطقة، وهذا ما بذل جهازه قصارى جهده منذ الأربعينات لمنعه، الأمر الذي قال إنه غاب عن البيت الأبيض.

ثم تطوع بعرض مساعدة محدودة كترضية للبيت الأبيض، الذي قال عنه إنه كثر لهم طلب «مساعدة محدده» أكثر من مرة، وعلى رغم توصية البيت الأبيض فإنه اشترط ألا تكون المساعدة سياسية.

كان واضحاً بالنسبة إلي أنه كان يستدرجني للرفض لينفض بذلك الاجتماع، ويتخلص بلا حرج من التوجيهات التي تتعارض مع مخططات الجهاز الذي يمثل، ولم أر من الحكمة تمكينه من غرضه ولا من المصلحة الوطنية رفض مبادرة بالمتمتع بالثروة التي تفجرت تحت أقدامه من المرة السابقة، وطلبت أن تكون مساعدتهم تلك بأن يحيلونا بتوصية منهم على إحدى المؤسسات الأميركية المعنية بنشر الديمقراطية في العالم لتمول تأسيس مقر معن للاتحاد الدستوري، مجهز بادوات الاتصال والإعلام اللازمة، وتتوافر فيه سبل الوقاية من إرهاب القذافي، نستطيع من خلاله نشر الوعي الدستوري الذي غيبه الانقلاب لحين تحسن الظروف لمصلحة قضيتنا، فرفض طلبني قائلاً إنني أملك جميع الأوراق الراجعة في اللعبة، ولكن قومي خذونني، فإنهم لو جمعوا لي العملة المعدنية التي في حصالات أطفالهم Piggy banks في المهجر لفرضوني عليه، ولوجد نفسه مضطراً، ليس للتعاون معي فحسب، بل وفي خدمتي، لأنه لا يستطيع أن يظهر أمام الرأي العام الأميركي ضد قضية مثل هذه.

وزاد قائلاً لكنهم لا مذاق لهم بهذا المستوى الحضاري الذي لا يهدى إلى الشعوب بل تنتزعهم وتفرض حقها فيه على الغير، لذلك فإنه لن يبذل أموالاً أميركية لإعطاء الليبيين شرفاً لا يستحقونه.

ثم تقدم بعرض بديل، وهو أن يمولني جهازه ويقود خطواتي لتأسيس نشرة إعلامية دورية يعود مكسبها المالي كله إلي بشرط أن يشرعوا معي على عملها ولا تنشر إلا ما ينال موافقتهم، وأن أبتعد عن القضية الليبية، فترفعت عن الإجابة، وغيرت الموضوع لأختم اللقاء بتسجيل ملاحظاتي على سياستهم الليبية ومخاوفي منها.

سجلت مخاوفي وقلقي من أن الإنهيار المضطرد في البنية التحتية الليبية ليس عفويًا، وجزعي من أن التعنت الليبية ليشطة في ليبيا، والتي يروج لها تحلل محل الأجهزة الخدمية للدولة قد تحول بسهولة إلى انقلات أمني مسلح، وأبدت ربيتي من إصرار «أصدقاء» الولايات المتحدة في المعارضة الليبية على صرف النظر عن ذلك الواقع وإنكاره، وإخراص الأصوات التي تحاول تناوله (زحف نفر منهم على مكاتب صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية في زيارة استعراضية احتجاجاً على نشر الجريدة مخاوفي من احتمالات شوب حرب أهلية ليبية في حوار نشر بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٩٢، وتساءلت عن جرم الشعب الليبي في حق الشعب الأميركي ليستحق كل ذلك العداء!

لم أتوقع رد الفعل الذي حدث، لقد فاجاني تماماً، فقد انفجر الرجل الواثق المتعالي غضباً وكأني دست على رجم، ورايت أنني فاجأته أكثر مما فاجاني، كان على علم بالموقف الذي أشرت إليه وملما بتفاصيله واحتمالاته، لكنه لم يتوقع أن تكون لي القدرة على استقراء الأحداث وربطها بهذه الكيفية.

وفي تلك اللحظة من الغضب والانفعال قال كلاماً كثيراً لم يكن يريد قوله بالتأكيد، وما أريد أن أسجل منه الآن أنه صادق، باستقزان، على استقرائي، وقال بحقد إنه شخصياً يظن أن حماماً من الدم هو ما يحتاجه الشعب الليبي ليفتسل من حموله وغطرسته ليصبح أجدر بالتمتع بالثروة التي تفجرت تحت أقدامه من دون استحقاق، وتحذاني إن كنت أستطيع أن أعبر من تطور الأحداث ومسارها في الاتجاه الذي رسموه، وأن على البيت الأبيض أن يجد طريقه مباشرة للتعامل معي إن كانوا مصرين على ذلك.

خرجت من ذلك اللقاء إلى أقرب مكتب سفريات، وغادرت واشنطن يوم ٧ كانون الأول ١٩٨٤.

هذه معلومات حقيقية لا مبالغة فيها، ف «إن الرائد لا يكتب أهله» أسجلها هنا لأبني أظن أنها من حق الجميع، كما أن تغيير مسار الأحداث في اتجاه مصلحة الوطن من واجب الجميع.

* رئيس الاتحاد الدستوري الليبي.